

فوق الطاولة

فراس القاضي

الصدوع المخفية

بما أن أحاديث السوريين اليوم تتمحور حول الطبقات التكتونية والفوق والصدوع، فلا بد من ذكر الصدين الأكبر في حياتنا، صدع الثقة بيننا وبين الحكومة التي تقف اليوم أمام فرصة عظيمة للبدء برأيه عبر أمر واحد فقط: الشفافية، وليس مطلوباً منها أكثر من إجراءات بسيطة تعلن عبرها بياناتها وتفصيل ما يجري، وهنا الصدع الثاني: البيئات، هل نملكها؟

١٢ عاماً من الحرب التي لم يمر مثلها على أحد، وما نزال نعاني نقص البيئات، ١٢ عاماً هجر خلالها الملايين، وسافر الملايين، ومات مئات الآلاف، وما نزال بيئاتنا منقوصة أو غير موجودة أساساً، ولعل مشروع إعادة هيكلة الدعم أظهر هذا النقص بأشبع صوره، وهذا يعيدنا إلى تلك الأيام لنسأل السؤال الذي يجوز على وضع الحرب والزلازل:

كيف كان يتم التعامل مع المتضررين من دون بيانات أو بيانات أولية سريعة؟ وكيف يتم التعامل اليوم خاصة أن الوضعين متشابهان جداً من حيث النزوح وتفرق الناس بين المدن والقرى ومراكز الإيواء؟

وبالعودة لموضوع الثقة، فإنها في هذا الباب وهذا الوقت بالتحديد، ليست أمراً نفسياً سيحسّن نظرة الناس لؤسسات الدولة فقط، أو خطوة يبتني عليها مستقبلاً، بل هي تتعلق باستمرار التشجيع على جمع التبرعات، وكسر الحصار، والاتفاق والموافقة الصادقة الحقيقية من الناس على أن تكون الحكومة هي الجهة الوحيدة المخولة بالإنقاذ والرعاية، والحث من قبلها على توجيه كل ما يأتي من المجتمع إليها لأنها الجهة الأقدر والأكثر أمناً وثقة بوصول ما يجب أن يصل إلى من يجب أن يصل إليه.

أما ما يتناوله عن انخفاض وتيرة الحماصة الشعبية تجاه كارثة الزلازل، فهو ليس دقيقاً، وحتى لو كان، فهو ليس غريباً ولا مخيباً، بل هو منطق الأمور، فمشاعرنا كأفراد اليوم غيرها منذ أسبوع، خاصة أن الأغلبية العظمى من السوريين تعاني المعاناة ذاتها من فقر وقلة وأوضاع معيشية صعبة جداً، وأنهم ما تركوا شيئاً بالإمكان تقديمه إلا وقدموه لدرجة جعلتنا جميعاً نفاجاً رغم معرفتنا بمعن أهالي هذه البلاد، وأنهم حتى لو استمروا، فإنهم في المرحلة الحالية ما عادوا قادرين على التأثير بشكل كبير، لأن الكارثة انتقلت إلى مستوى جديد لا أحد غير الدولة أو الدول قادرة على معالجته أو معالجة آثاره.

وما يخشى حدوثه هو فتورهمة الحكومة والمؤسسات التابعة لها، هذا إن افترضنا أنها لم تفترق، لأن ما يتم نقله عن طريق الإعلام الرسمي لا يوحى باستجابة على قدر الحد، ولا يجيب عن الكثير من الأسئلة التي كنا أول من قام بتأجيلها في الأيام الأولى مراعاة لحالة الصدمة التي كانت واضحة على الجميع، أما اليوم، أي بعد ١٨ يوماً من الكارثة، فيجب أن نرى ونسمع عن معطيات وإجراءات جديدة، خاصة أن الحكومة ومنذ نحو عشرة أيام، أعلنت أنها انتقلت من خطة الإغاثة الإسعافية إلى خطة الاستدامة، ومع هذا، ما نزال المعطيات شحيحة جداً، والمؤتمرات الصحفية التي أقيمت وتقام تحدثت عن كل المواضيع بالعموم تقريباً، وبارقام بسيطة وقليلة جداً، فهل نستطيع أحد أن يعطينا مثلاً نسبة أعداد المقيمين في مراكز الإيواء ونسبة الذين لجؤوا إلى القرى ونسبة محتاجي المأوى ونسبة محتاجي الطعام واللباس؟ موضوع البيئات ينسحب أيضاً على أمر أخطر، وهو ما يفترض أنه قد تم تجهيزه للاستفادة من تمويل ما يفترض أنه موجود، وهل تمتلك المنظمات غير الحكومية التي يجب أن تكون قسوى - خلال فترة السماح - باختصار شديد، حاجتنا اليوم للبيانات، أفراداً وجهات، صارت أكبر من أن يقل بكثير، وسيبني عليها نجاحنا أو فشلنا، فنتناها عندها، نهضتنا الجديدة أو بقاؤها حيث نحن.

مجلس الوزراء يقر خطة العمل الوطنية للتعامل مع تداعيات وآثار الزلزال الحكومة تدرس خيارات التعويض على المتضررين وتأمين مساكن مؤقتة بديلة عن مراكز الإيواء الخدمية



الوطن

تداعيات هذه الكارثة التي أصابت عشرات آلاف الأسر في المناطق المنكوبة.

وشملت الخطة الوطنية المقدمة من الجانب الوزاري (الخدمات والبنى التحتية، التنمية البشرية، الاقتصادية، الموارد والطاقة)، دعم سبل العيش والخدمات الأساسية في المناطق المنكوبة وتأمين مستلزمات الأسر المتضررة بشكل منتظم، ومواصلة استكمال جمع البيئات لبناء قاعدة متكاملة وتحديثها بشكل مستمر وفق حجم وطبيعة الضرر، كذلك تحديث قائمة الاحتياجات من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات، والإسراع في إنجاز عمل الفرق المشكلة لتحديد البنية الآيلة للسقوط والمعالجة الفورية في ضوء نتائج التقييم، وإعادة خريطة أضرار مكائبة للمناطق المتضررة على المستوى الإقليمي.

وأكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة التنسيق مع جميع الشركاء الوطنيين من قطاع أعمال وجمعيات أهلية ونقابات واتحادات ومجتمع محلي لمعالجة الخطة الوطنية، كذلك استكمال إعداد مشروعات الصكوك القانونية المطلوب اعتمادها ووضعها موضع التنفيذ في المرحلة المقبلة، بما يسهم في التعاطي والاستجابة أفضل ما يمكن مع تداعيات الكارثة التي تعرضت لها البلاد.

وأوضح المهندس عرنوس أن الدولة تدرس كل الخيارات للتعويض على المتضررين، مشيراً إلى أن الأضرار التي حصلت من جراء الزلزال كبيرة جداً وتطول مختلف القطاعات والآلاف الجاني بين (منهار، وأيل للسقوط، ومتصدع) ما يتطلب البحث في كل المقترحات والطروحات المقدمة من مختلف الجهات للوصول إلى الصيغ الأنسب التي تسهم في مواجهة

لا داعي للتسويق .. لسنا الأفضل ولكننا الوحيدون

رئيس منطقة العرقوب الصناعية لـ«الوطن»: أغلب المنشآت تعمل بطاقتها الدنيا

طلال ماضي

من تلبية رغبة الزبون بالكمية التي يريد، يفرض عليه كمية لا تنتج المصانع أقل منها والحجة أن تجعله بأقل من هذه الكمية ليس مبرحاً.

وبين المدير التجاري في أحد أكبر المصانع في سورية «أن» أن قلة المواد الأولية هي سبب التحكم بالاعمال، ولم تعد لدينا القدرة على العمل كما يرغب الزبون بل تعمل حسب طبيعة عمل الشركة والتعليمات المفروضة بحسب التكاليف المتغيرة يوماً فمثلاً صلب قالب معين لا يمكن أن يتم بأقل من نصف طن لأن إنزال قالب إلى الفرن يكلف حوالي نصف مليون ولرم نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وصب أقل من هذه الكمية خسارة للمعمل، وهنا ندخل في جدال واسع مع الزبائن وتكون مرجحين بهذه الشروط، لذلك نطلب منهم تقسيم الكمية بين أكثر من زبون، بالتاكيد سنسا سعديين بهذه الشروط لكنها مفروضة علينا بسبب قلة المواد الأولية وارتفاع تكاليف التشغيل.

رئيس منطقة العرقوب الصناعية بمدينة حلب تيسير دركلت أكد في تصريح لصحيفة «الوطن» أن أغلب المعامل اليوم تعمل بطاقتها الدنيا، وجميع



هل أصاب الزلزال قطاع التأمين؟ ملحم لـ«الوطن»: مؤسسات اقتصادية مؤمنة ضد الكوارث ومنها الزلازل أخا لـ«الوطن»: مقترح لإلزامية تأمين جميع المباني في سورية

نوار هيفا

لا شك أن لقطاع التأمين دوراً مهماً في المرحلة الراهنة، إضافة لدوره الكبير في النمو الاقتصادي، ومن الطبيعي خلال الكوارث الكبرى أن تتوجه الأنظار إلى قطاع التأمين وشركائه لتعويض المتضررين جهات وأفراداً، فأين مؤسساتنا التأمينية؟

مدير المؤسسة السورية للتأمين أحمد ملحم بين أنه لا بد من التفريق بين عقود تأمين تغطي منفردة أضرار الكوارث الطبيعية وهي غير موجودة كعقود منفردة، وبين البند المنفرد وهو من شروط مختلفة كالحريق والهندسة وتغطية الكوارث وأضرار الزلازل.

وأوضح أن المؤسسة تجمع ضمن فروعها خاصة في المحافظات المتضررة بيانات عن حجم الضرر، وهناك بعض القطاعات المشمولة بالتأمين قيد الكشف وإجراء اللازم وهو ما يتطلب بعض الوقت.

وأشار ملحم إلى عدم اكتمال الإحصائية النهائية لحجم هذه الأضرار لوجود هزات ارتدادية حتى اللحظة وبعض البيوت المتصدعة التي لم تنته اللجان الفنية بعد من الكشف عليها، إضافة لتعمق المتعادم مع المؤسسة من إخبارنا بقم الضرر وحدونه.

وعن نسب المتضررين والمؤمنين فعلياً ضمن المؤسسة، أكد ملحم أن هذه النسب والإحصائيات تحتاج وقتاً وتراسل مع كل الفروع لمعرفة الجهات أو القطاعات المستفيدة من تغطية مخاطر الزلزال، وهو متروك لرغبة المتعادم سواء القطاع العام أو الخاص فهو بند اختياري في الرغبة بالاستفادة من عقد التأمين وجهته، إذ من الممكن أن يكون هناك متعادم كان قد أمن على بيئته خلال العام، بل يمكنه أن يستعمل تحمل فقات التأمين لارتفاع البمل وتم استبعاد بند التأمين على الزلازل.

وعن نسب تغطية الأضرار بالزلزال من المؤسسة، كشف ملحم أنها متفاوتة ومتعلقة بالقيمة التأمينية ضمن عقد التأمين، وعليه تعود نسب التعويض حسب القيمة التأمينية والعلاقة العقدية بين المؤسسة والمتعادم، ولا يمكن تجاوز القيمة فقد يكون مثلا حجم الضرر ٢٠٠ مليون والقيمة العقدية ١٠٠ مليون، وقد يحدث العكس فيكون حجم الضرر بقيمة ٥٠ مليون والقيمة التأمينية ١٠٠ مليون هنا يتم التعويض بقيمة الضرر فقط.

وأشار ملحم إلى وجود دراسة وفكرة قدمت عبر متخصصين وخبراء وشركات تأمين خاصة وعمامة فحوها



المؤسسة العامة للتأمين السورية

تقديم مشروع بالزامية التأمين لكن يصعب حالياً التكهّن بتناجحه حالياً فهو مازال فكرة قيد الدراسة.

وأشار عريش إلى أن إمكانية إعادة التأمين ضمن شركات التأمين ضد الكوارث والزلزال وهذا المجمع تستمر أماله من عام ٢٠٠٠ حتى الوقت الحالي.

بين المواطنين للسر أهميتها وإمكانية تطبيقها بدءاً من الوقت الحالي والإسراع فيها قدر الإمكان.

وأوضح سليمان أنه في التحذير الأخير انتشرت روايات عن مواقع تتحلل صفة الحكومة السورية أو جمعيات ومنظمات أهلية تهدف إلى جمع المعلومات عن المواطنين السوريين ونشر برمجيات خبيثة على أجهزتهم المحمولة، وعند فتح الرابط يظهر للمستخدم نموذج إحصائي للبيانات الشخصية ومن ثم يتم توجيه الضحية إلى صفحات أخرى تحوي برمجيات ضارة، خاصة بالأجهزة المحمولة.

وعن أهمية التحذير أكد سليمان أن أهميته تنبع من أن هذه التهديدات تسبب الكثير من الأضرار أهمها: زعزعة ثقة المواطن بالحكومة بسبب اعتقاده بأنه تم إهمال طلبه ولم يلق أي استجابة، إضافة إلى سرقة معلومات عن كثير من المواطنين واستخدامها بطرق غير شرعية لتقديم الدعم أو المعونات أو الإغاثة للمتضررين وإنما لديها آلياتها الخاصة من خلال الجهات المعنية، وعندما تقوم الجهات الحكومية بإطلاق أي خدمات إلكترونية تقوم بالإعلان عن ذلك عبر وسائل الإعلام الرسمية من خلال قنوات حوارية للتعريف بالخدمة وآلية استخدامها ومكثال عن ذلك ما تم عند إطلاق منصات مراكز خدمة المواطن وجواز السفر الإلكتروني.

عريش لـ«الوطن»: قطاع التأمين بحاجة لنتيجة لتدخلات من جهات لا علاقة لها بسياسته

بشكل عام لتأمين انطلاق العملية الإنتاجية، وأشار عريش إلى أن السياسات المتبعة اليوم لم تعط القطاع الخاص أبعاده فهي ما زالت تمارس دور الوصاية على أساس أنها هي الجهة المنوط بها إدارة كل العملية الاقتصادية والخدمية في بلدنا وهو يؤثر سلباً واقع الحياة المعيشية والواقع الاقتصادي.

ولفت عريش إلى أنه من الواجب تأمين أسباب السلع بشكل مناسب ريثما يستطيع الاقتصاد المحلي إنتاج كل ما تحتاجه من سلع وخدمات، إضافة إلى الأسعار المنخفضة التي تقف الحكومة عاجزة أمامها، أو تغض الطرف عنها، والواقع المعيشي الآن ما قبل كارثة الزلزال الأخير كان صعباً وازداد بعد الكارثة.

وأشار عريش إلى غياب الثقافة التأمينية في سورية وفضل التأمين كغيره من القطاعات بحاجة لنتيجة لتدخلات من جهات لا علاقة لها مباشرة بسياسة هذا القطاع، مبيّناً أن الحكومة أيضاً ترغب بأن تكون وصية على هذا القطاع وتدفع بالتأمينية في سورية للتأمين على حساب دفع الشركات الخاصة وهي أيضاً تعتقد أن الشركات الخاصة يجب أن تدار وتعمل وفقاً لرؤية وزارة المالية.

وتنمى عريش ثقافة التأمينية في ضوء ما يحل بنا بشكل مجاملة إلى أن نركز أهمية التأمين بيئتنا وبنادر إلى إجراءات يحدث يكون عند المواطن رغبة وفتاعة بالتأمين على ممتلكاته ضد الأخطار والزلازل والكوارث.

هجمات إلكترونية باسم الحكومة لنشر برمجيات خبيثة على الأجهزة

مدير مركز أمن المعلومات في الهيئة لـ«الوطن»: الحكومة لا تستخدم هذه الأساليب لتقديم الدعم أو المعونات لإغاثة المتضررين

رامز محفوظ

في تصريح لـ«الوطن»، بين مدير مركز أمن المعلومات في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة المهندس سلمان سليمان أن المركز يقوم من خلال مهامه بالانتماء بأمان معلومات الشبكة والإبلاغ والتحذير الأمتي برصد ومتابعة تهديدات الأمن السيبراني، سواء من خلال عمليات الرصد التي يقوم بها أم البلاغات التي يتلقاها من العديد من المصادر والمختصين في مجالات الأمن السيبراني، حيث يقوم المركز بدراساتها وتحليلها ونشر التحذير برمجيات خبيثة على أجهزتهم المحمولة.

وأوضح سليمان أنه في التحذير الأخير انتشرت روايات عن مواقع تتحلل صفة الحكومة السورية أو جمعيات ومنظمات أهلية تهدف إلى جمع المعلومات عن المواطنين السوريين ونشر برمجيات خبيثة على أجهزتهم المحمولة، وعند فتح الرابط يظهر للمستخدم نموذج إحصائي للبيانات الشخصية ومن ثم يتم توجيه الضحية إلى صفحات أخرى تحوي برمجيات ضارة، خاصة بالأجهزة المحمولة.